

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

محكمة التمييز الأردنية

بمستها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٦/٢٨٢

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بسادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

محمد الخريشنة ، اسماعيل العمري ، عبد الله السلطان ، عبد الرحمن النيا

التمييز الأول :-

المميز : نأيب عـــام الجنايات الكبري
/ وكيله المحامي
المميز ضده:

التمييز الثاني :-

المدعي بالحق الشخصي :

وكيله المحامي

المميز ضده (المدعي عليه بالحق الشخصي) :

وكيله المحامي

قدم في هذه القضية تمييزان الأول بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١ والثاني بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥

للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية الجنائية رقم
٢٠٠٣/١٨٥ بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٣ والمتضمن إعلان عدم مسؤولية المتهم

عن جناية الشروع بالقتل المسندة إليه عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول
بجحة حمل وحياسة سلاح ناري
الجزائية إدانة المتهم

دون ترخيص قانوناً طبقاً للمادتين ٣، ٤ من قانون الأسلحة النارية والذخائر وعملاً بذات
المادتين ودلالة المادة ١١/ج من نفس القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والرسم
ومصادرة المسدس المضبوط محسوبة له مدة التوقيف وحيث أمضى العقوبة موقفاً
اعتبارها منقذه بحقه وعملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة الاظناه

بجحة الشروع

بالسرقة طبقاً للمواد ٤٠٦/١/أ و ٧٠ و ٧٦ عقوبات وفق ما عدلت وعملاً بذات المواد

ودلالة المادة ٢/٧٠ من ذات القانون الحكم بحبس كل واحد منهم مدة ستة أشهر والرسم محسوبة مدة التوقيف للظنين ورد الادعاء بالحق الشخصي المقدم من المدعي بالحق الشخصي الظنين وتضمنيه الرسوم والمصاريف وعدم الحكم لوكيل المدعي عليه بالحق الشخصي باتعاب محاماة لعدم طلبه ذلك في مرافعته النهائية.

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي:

١- جازبت محكمة الجنايات الكبرى الصواب بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن البيانات والأدلة التي قدمتها النيابة العامة تثبت ارتكاب المميز ضده لما أسند إليه.

٢- أخطأت المحكمة بإعمال المادة ٣٤٢/١ إذ أن شروطها غير متوفرة في هذه القضية.

٣- لم تعالج محكمة الجنايات الكبرى في قرارها بيانات النيابة العامة بشكل أصولي وقانوني وارتكبت على أسس غير قانونية.

٤- القرار المميز مشوب بقصور في التعليل ومبني على أسس غير قانونية وبه فساد في الاستدلال.

لهذه الأسباب يلتبس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي:

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أن قرارها يشوبه العيب من ناحية القصور في التعليل والتسبيب.

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى برد الادعاء بالحق الشخصي حيث أن المتهم (المدعى عليه) هو الذي سبب فقدان عين المميز كما أن المميز لم يقم بالسرقعة إطلاقاً.

٣- لم تقدم النيابة العامة أي دليل أن المميز قد قام بدخول منزل المتهم كما لم تقدم ما يمكن أن يركز له ضمير المحكمة من أنه حين إطلاق النار كان في منزل المتهم بل كان في (بكب) الظنين ولم يقم بالسرقعة أو حتى الشروع بالسرقعة.

٤- قدم المميز بيينة كاملة لا يمكن الالتفات عنها من حيث أنه تضرر من قبل المتهم -
وان إطلاق النار احدث له عاهه دائمة تضرر منها.

